" المبحث الثاني "

" آثار السياحة في التنمية الاقتصادية "

أولاً : أثر السياحة في تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى: -

أثبتت التجارب الحديثة في مختلف الدول السياحية إن المشروعات السياحية من أكثر المشروعات الإنتاجية جذباً لرؤوس أموال المستثمرين الأجانب والمحليين، ولعل السبب في ذلك إن السياحة كنشاط مركب تتضمن مجالات مختلفة للاستثمار، مثل الفنادق، والمطاعم، والقرى السياحية، وشركات السياحة، ووكالات السفر، ووسائل النقل السياحي، بالإضافة الى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة والتي تتضمن مجالات سياحية متعددة...الخ، وثم جانب آخر وهو ان دخول الاستثمارات الأجنبية في الدول السياحية وخاصة النامية منها يؤدي الى زيادة خبرة المستثمرين المحليين نتيجة اختلاطهم بالمستثمرين الأجانب ذوي الخبرات الأكثر تقدماً مما يؤدي ذلك بالنتيجة الى الأخذ بأساليب التطور التكنولوجي والبحث العلمي، وتمتاز السياحة في قدرتها الفائقة والخاصة في بعث سلسلة من النشاطات الإنتاجية والاستثمارية في سائر الاقتصاد القومي، ويمكن ارجاع هذه القدرة الخاصة للسياحة للأسباب الآتية: -

1- طبيعة المنتوج السياحي: -

المنتوج السياحي مزيج معقد ومركب من العديد من السلع والخدمات التي تسهم في تصنيعها غالبية فروع الاقتصاد القومي، وبذلك فإن أثار النشاط السياحي ستصيب عدد أكبر من الفروع الاقتصادية ويفوق ما تصيبه سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

2- موقع صناعة السياحة بين فروع الاقتصاد القومي: -

إن وقوع صناعة السياحة في المستوى الأول من فروع الاقتصاد القومي، والتي تحتك وبشكل مباشر مع المستهلكين (السياح) يمكنها من بعث سلسلة كبيرة من النشاطات الاقتصادية في غالبية فروع الاقتصاد القومي أكثر من القطاعات الأخرى، أي إن التنمية السياحية يجب أن تتم في إطار من التوجه الحكومي وبخاصة إذا كانت السياحة تمثل قطاعاً هاماً من قطاعات النمو الاقتصادي، وإذا كان للقطاع السياحي أهمية كبيرة في الهيكل الاقتصادي يجب أن يكون مرفقاً قومياً، وقد تصل العلاقة بين النشاط السياحي من جهة والاقتصاد القومي من جهة أخرى الى الحد الذي يكون فيه الاقتصاد القومي عاملاً تابعاً للنشاط السياحي وهذا ما يحدث فعلاً في بعض البلدان السياحية، إذ ينتعش الاقتصاد القومي بانتعاش السياحة ويتراجع مع تراجع النشاط السياحي، وهذا ما نشاهده على مدار السنة فهناك دول وأقاليم يصل الإنتاج القومي فيه قمته مع موسم الذروة السياحي وينخفض الى القعر مع موسم الكساد السياحي، وهذا خير مؤشر ودليل على أثر السياحة في عملية الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى.

ويمكن الإشارة الى قدرة السياحة على خلق النشاط الاقتصادي، وعلاقاتها بالميل الحدي للاستيراد، وإن قدرة السياحة على بعث سلسلة نم النشاطات الاقتصادية في فروع الاقتصاد القومي تتوقف على مدى إمكانية القطاعات الاقتصادية القومية على توفير مستلزمات الإنتاج السياحي، فكلما كانت القطاعات الأخرى متطورة ومتمكنة وتستطيع أن توفر المستلزمات الإنتاجية المطلوبة من السياحة كلما زادت قدرة السياحة على بعث سلسلة من النشاطات في الاقتصاد القومي، أما إذا كانت هذه القطاعات عاجزة عن توفير المستلزمات المطلوبة من قبل السياحة فسوف يتم استيرادها من الخارج، أي بمعنى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد، وبالتالي فان القطاع السياحي سوف يفقد من قدرته على بعث سلسلة النشاطات على صعيد الاقتصاد القومي وإن هذه الميزة الموجودة في السياحة سوف يستفاد منها من قبل القطاعات الأجنبية التي تجهز السياحة بالمستلزمات المطلوبة.

وقد أوضحت بعض الدراسات مدى تأثير قطاع السياحة بمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، من خلال مدخلاتها من هذه القطاعات، إذ يسهم القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية بحوالي (44.5%) من احتياجات قطاع السياحة (مأكولات ومشروبات موزعة كالآتي 14.5%، 30% على الترتيب)، وتمثل الاحتياجات السياحية من القطاع الصناعي حوالي (21%) وعلى الرغم من انتاج القطاع الصناعي يمكن أن يسهم بنسبة أكبر من مستلزمات القطاع السياحي، وبالتالي فإن التوسع في النشاط السياحي يتبعه توسع أو ظهور أنشطة اقتصادية أخرى فمثلاً يؤدي زيادة الفنادق (بافتراض زيادة السائحين) الى زيادة الطلب على المواد الغذائية، أو زيادة الطلب على الأثاث والمفروشات، أو زيادة الطلب على الأدوات والأجهزة الكهربائية مما يؤثر في الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تسهم في تقديم المنتوج السياحي.

ويرى الباحث ان البلدان المتقدمة التي تمتاز بعرض وفير تستفاد فعلاً من قدرة السياحة على تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى دون أن يشكل ذلك عبئاً على الاقتصاد القومي، لكن الحال قد يختلف في بلدان تعاني من مشكلة في العرض وبالتالي فان احتياجات النشاط السياحي قد تشكل عبئاً على الاقتصاد القومي.

أما على صعيد الاقتصاد العراقي فيمتاز بارتفاع الميل الحدي للاستيراد. ويلاحظ أن غالبية الاستثمار في مجال المشاريع السياحية الضخمة، يتم تغطية مستلزمات الاستثمار والإنتاج عن طريق الاستيراد.

فلو أخذنا مثلاً الفنادق الكبرى في العراق مثل فندق الرشيد والمنصور وفلسطين وعشتار سنلاحظ ان من أعد تصاميم هذه الفنادق هي شركات أجنبية عالمية، وتنفيذها أيضاً بواسطة شركات أجنبية، وتأثيثها تم عن طريق الاستيراد وكل ما تحتويه من معدات كالمصاعد وأجهزة التكييف وأجهزة

الحاسوب كلها مستوردة، لا بل إن بدايات تشغيلها سلمت لشركات وسلاسل فندقية عالمية. ولحد الآن غالبية مستلزمات تشغيلها من الخارج اعتباراً من المواد الغذائية والمنظفات وقطع غيار الصيانة...الخ.

فالذي حصل في العراق ان التنمية السياحية كانت طموحة جداً الى الحد الذي عجز فيه الاقتصاد العراقي بما يحتويه من قطاعات متعددة عن توفير مستلزمات بناء وتشغيل هذه المشاريع السياحية.

ومما سبق نفهم أن السياحة كنشاط اقتصادي عجزت عن تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى وبقيت أسيرة للاستيراد، وبالتالي ما نحصل عليه من إيرادات باليد اليمنى يذهب كإنفاق على الاستيراد باليد اليسرى. وكان من الأفضل أن تكون التنمية الاقتصادية تنمية شاملة لجميع القطاعات. بحيث أن كل قطاع يجد ما يحتاجه من مستلزمات الاستثمار والإنتاج في القطاعات المحلية الأخرى، لكي نحقق المزيد من المكاسب الناتجة عن النشاط السياحي.

أ - أثر السياحة في تنمية مشاريع البنى التحتية: -

تتمثل البنى التحتية بالتجهيزات والانشاءات التي تسمح للسائح بالبقاء في منطقة القصد السياحي ظروف مريحة، وأهمها شبكات الطرق والصرف الصحي والمياه ومحطات توليد الطاقة ووسائل الاتصال ريع ومراكز الإسعاف والصيانة وأماكن وقوف السيارات والعلامات الارشادية إذ بدون هذه التجهيزات فإن اح يواجه مشاكل عديدة، وحرصاً على إبراز الجوانب الحضارية المتميزة أمام السياح وزوار المدن ضارية والتاريخية والدينية، لابد من تنفيذ عدداً من المشاريع الأساسية التي توفر جانباً مهماً من مستلزمات ياة العصرية، في كل المواقع التي يتواجد فيها السياح وإن هذه المشاريع لا تقتصر على استعمالات ياحة لها فقط وإنما تشمل استعمالها من قبل السكان المواطنين أيضاً ويرى أنصار تطوير السياحة، إن ياحة تستثمر البنى التحتية القائمة، وهذا يعد صحيحاً عندما يكون هناك فائض من البنى التحتية إذ يأتي اط السياحي ليستثمر هذا الفائض بتكاليف بسيطة جداً، شريطة معرفة الطاقة الاستيعابية للبنى التحتية زمة لاستقبال السائحين وعدم تجاوزها.

وعليه فان زيادة اقبال السائحين يتطلب بالضرورة تطوير واضافة بنى تحتية جديدة، خاصة ان اط السياحي يمتاز بالموسمية (Seasonal)، والطلب السياحي يكون متذبذباً ويزداد في مواسم الذروة ياحي، ولهذا السبب فان عملية تطوير السياحة بشكل سليم ومخطط له تتطلب في المقام الأول الوقوف ى الإمكانات التي توفرها البنى التحتية القائمة أصلاً، ودراسة التكاليف المترتبة على تحسين أو تطوير ء البنى التحتية أو توسيع طاقاتها الاستيعابية، وعندما تكون البنى التحتية المتوافرة غير قادرة على تلبية اجات المجتمع فان السياحة قد تصبح العامل الاقتصادي الوحيد المسؤول عن تطوير بنى تحتية جديدة ك بانت تنمية هذه البنى مرهون بتقدم السياحة، وزيادة الحركة السياحية بصورة منتظمة، وإن الدخل الذي

يأتي عن طريقها سيزيد من قابلية الدولة على زيادة كفاءة مرافقها الأساسية من البنى التحتية، وامتداد العمران السياحي الى مناطق بعيدة مما يسهم في التنمية الاقتصادية بشكل ينعكس على ارتفاع مستوى المعيشة للمواطنين.

وبالرغم من أن أهمية مشروعات البنى التحتية -بكامل تفاصيلها- تنعكس مديات اثارها في جانب العرض السياحي، لكن أهميتها سوف تمتد الى جانب الطلب السياحي، وبعبارة أخرى : إن الطلب السياحي سوف يزداد بالتأكيد كلما أوجدت مشروعات متطورة للبنى التحتية وبما يؤدي بمستوى خدماتها المقدمة -كماً ونوعاً- ولا سيما فيما يتعلق بتيسير عملية الوصول الى المناطق السياحية المختلفة التي طالما ركزت عليها الدراسات السياحية المتخصصة، إذ أن هناك الكثير من المناطق التي تتمتع بمقومات وامكانات ملائمة لأغراض الاستثمار السياحي غير أن عدم توفر الخدمات المشروعات الأساسية -البنى التحتية- وخدمات المشروعات التكميلية الأخرى سوف يحول دون استغلال واستثمار تلك المناطق، لفاعلية تلك المشروعات في تقليص مستوى الطلب السياحي الى حدود ضيقة جداً، إن لم يكن تجميده بشكل كامل.

ومما لا شك فيه إن النشاط السياحي بحد ذاته يعد حافزاً مهماً ومؤثراً في انشاء مشاريع البنى التحتية من طرق وكهرباء واتصالات...الخ، وهذا التأثير للنشاط السياحي يظهر بوضوح في الدول النامية التي لم تصل فيها المرافق الأساسية العامة الى مداها المناسب، إذ أن تنمية هذه المرافق تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة، وهذا يأتي من نمو وتطور النشاط السياحي وما يترتب عليها من دخل سريع بالعملات الأجنبية، فضلاً عن ما تدره السياحة من أموال متأتية عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة من المستثمرين وأصحاب المنشآت السياحية التي تستغلها الدولة لتطوير البنى التحتية.

بناءاً على ذلك فإن البلدان عليها أن تهتم وتنمي جميع المرافق الأساسية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالنشاط السياحي التي يمكن أن توفر أساس العمل للنشاط السياحي، ألا وهي مشاريع البنى التحتية. وعل سبيل المثال نجد أن قبرص أقدمت على ذلك إذ تم استثمارات مليارات الدولارات لتطوير البنى التحتية من أجل زيادة الطلب السياحي من خلال استقطاب مزيداً من السياح، وكان للتحسينات الكبيرة في البنى التحتية أثر كبير في تحسين مستوى أداء صناعة السياحة في هذا البلد، وكذلك الحال بالنسبة للأردن إذ قامت بعد اتفاقية مع اليابان لتطوير البنى التحتية من خلال الاستثمار السياحي، عليه فان التحسينات التي تطرأ على البنى التحتية تنعكس أثارها بصورة إيجابية في المجتمع برمته، وتكاد تشكل البنى التحتية في بلدان مثل سويسرا، وإسبانيا العنصر الأهم من عناصر الجذب السياحي، كما ان البنى التحتية الخاصة بالمنتجعات السياحية تخدم البنى التحتية في المنطقة أو الإقليم برمته، فالمنتجعات اليونانية في جزر (كورفو)، مثلاً، ساهمت من خلال بناها التحتية في تطوير البنى التحتية للجزيرة برمتها، وغالباً ما تشترط الحكومات المحلية على مؤسسات التطور السياحي شمول الأقاليم بالبنى التحتية للمساهمة في إحياء الأقاليم وليس مجرد المنتجعات السياحية.

وعلى صعيد العراق فإن البنى التحتية تعرضت للخراب والدمار اعتباراً من عام 1980 ولحد الآن بسبب الحروب العبثية والعمليات الإرهابية. ومما زاد الطين بلّه إن التخصيصات الهائلة لتنمية مشاريع البنى التحتية بعد عام 2003 خضعت للفساد المالي والإداري، وأصبح جزءاً كبيراً من التخصيصات المالية لمشاريع البنى التحتية تذهب في جيوب المتطفلين دون أن نلحظ تحسناً ملموساً فيها.

وقد أصبحت التنمية السياحية تشكل عبئاً وضغطاً على استخدام خدمات البنى التحتية، بالوقت الذي يضطر المستثمر في النشاط السياحي أن يتحمل جزءاً كبيراً في توفير خدمات البنى التحتية كالاعتماد على المولدات الكهربائية التي أدت الى ارتفاع تكاليف الاستثمار السياحي. وبذلك فان نقص خدمات البنى التحتية أصبحت تشكل عامل طرد للمستثمرين في المجال السياحي المواطنين منهم والأجانب.

ولكن مع كل هذه المعوقات فإن السياحة في العراق استطاعت أن تكون عاملاً محفزاً لتنشيط خدمات البنى التحتية على الأقل في الأماكن التي شهدت تحسناً ملحوظاً في مجال الاستثمار السياحي كما حصل في إقليم كردستان العراق وفي محافظتي النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، إذ كانت السياحة عاملاً لتحسين وضع الكهرباء وبناء المجسرات وفك اختناقات الطرق، والاهتمام بشبكة المياه والمجاري والاهتمام بالمتنزهات والحدائق والتنظيف...الخ. لكنها تبقى دون المستوى المطلوب.

ثالثاً : أثر السياحة على مشاريع البنى الفوقية والمستوى العمراني للبلد: -

يطلق على السياحة بأنها صناعة بلا مداخن، نعم انها صناعة بلا مداخن، بل انها الصناعة الوحيدة التي لا تحتاج الى مداخن لطرح مخلفاتها من الاحتراق والغاز والدخان. إن المدخنة صفة ملازمة لأي مصنع وهي بلا شك صفة سلبية تعمل على تشويه المنظر بالإضافة الى ما تحدثه من تلوث خطير للبيئة.

1- المنشآت السياحية واجهة عمرانية وحضارية: -

ان التصميم الهندسي للمنشآت الاقتصادية الإنتاجية عموماً لا يأخذ بنظر الاعتبار مسالة الاهتمام بتجميل هيكل البناء والديكورات والواجهات الخارجية للمنشآت، إذ ان مسالة الاهتمام بهذه الأمور (للمصنع مثلاً) هي مجرد تكاليف زائدة من دون أن تؤثر على عملية الإنتاج فزيادة الانتاج كماً ونوعاً في المصانع لا يتوقف على كمال المصنع ومدى جماله لذلك فان التصميم الهندسي للمصانع يكون عادةً تصميماً اقتصادياً يستخدم أرخص مواد البناء ويضفي عليه طابع البساطة ويأخذ في الغالب شكل السقائف مع بقاء العلامة المميزة وهي المداخن.

اما الحال في المنشآت السياحية فيختلف. فالربط بين التصميم الهندسي لهيكل المنشأة السياحية وخاصة الواجهات الخارجية قائماً قدماً وساقاً مع إنتاجية المنشآت وكمية المبيعات. فالنزلاء أو السياح أو الزوار يهتمون جداً بالمظهر الخارجي والداخلي للمنشأة السياحية كالفنادق مثلاً. فكلما احتوى الفندق على سبيل المثال تصميماً جميلاً وديكورات فخمة وأثاثاً رائعاً كلما زاد إقبالهم عليه وزادت كمية المبيعات وزادت الإنتاجية. فالإنسان حينما يرتاد الأماكن السياحية يحاول أن يمتع نظره بكل ما هو جميل وفني ومبعث تأمل وبهجة. ويستذوقون ابداعات المصممين والفنانين والمهندسين في الزخارف والأقواس والثريات والديكورات والابداعات الأخرى التي تتركها بصماتهم على هياكل الفنادق أو المنشآت السياحة بشكل عام.

وكنتيجة للتصاميم البديعة والواجهات الحضارية والابداعات الفنية التي تحتويها المنشآت السياحية، اعتبرت هذه المنشآت واجهة حضارية وعمرانية تعكس صورة مشرقة ومشرفة، خاصة أمام السياح الأجانب، ولذلك نشاهد ان موقع المنشآت السياحية وخاصة الفنادق الكبرى تكون في الأماكن التي يرتادها الأجانب مثل مراكز المدن ن والأماكن التجارية والسياحية وقرب المطارات والموانى...الخ، في حين توضع المصانع والمعامل التي ينقصها الابداع في التصاميم والمظهر الخارجي في أطراف المدن وفي أماكن بعيدة عن أماكن تواجد الأجانب من الزوار والسياح، لأنها ليست جذابة للسياح علاوة على كونها تشكل خطراً على سكان المدن والسياح لطرح فضلاتها وما يسببه ذلك من تلوث للبيئة.

2- أثر السياحة في المستوى العمراني للعراق: -

يحرص العراق دائماً على إعطاء صورة حسنة عن واقع التنمية والحضارة والتطور الكبير الذي يشهده القطر لذلك كان هناك اهتماماً كبيراً في اعداد تصاميم هندسية لهياكل المنشآت السياحية وخاصة واجهاتها الخارجية وقد تم الاستعانة بخبرات أشهر الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال لتحقيق مزايا نوعية ومثيرة من تصاميم المنشآت السياحية ويستطيع أي مواطن أو زائر أن يلمس ذلك من خلال المشاريع السياحية الضخمة التي تتسلق سماء العراق يوماً بعد يوم الذي هي حصيلة تنافس الخبرات العالمية والمحلية من أجل الظهور بالمظهر الفني الرفيع والذي يحوي كل ابداعات الانسان الحديثة.